

الصيرفة الإسلامية كمقاربة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

Islamic banking as an approach to enhancing financial inclusion and achieving sustainable development in Arab countries

*قلي محمد

Kolli Mohamed

جامعة بومرداس-الجزائر

مخبر بحث ALPEC

m.kolli@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2023/04/30

تاريخ القبول: 2023/01/30

تاريخ الاستلام: 2022/06/14

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الشمول المالي في الوطن العربي وتطور مؤشرات مقارنة بنظيراتها على المستوى الدولي؛ كما يهدف البحث إلى دراسة وتحليل دور الصيرفة الإسلامية، بما توفره من فرص وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في تطوير وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بما يسمح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، خاصة ما تعلق بالاستدامة المالية. خلص البحث إلى أن نمو الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية الناشطة في البلدان العربية كان لها دور أساسي في تحسين مؤشرات الشمول المالي وضمان استدامة الحصول على الخدمات المالية المناسبة، بما يعزز جهود التنمية المستدامة فيها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الصيرفة الإسلامية، التنمية المستدامة، البلدان العربية.

تصنيف: JEL: G21، P34، Q01، F36.

Abstract :

This research paper aims to analyze the reality of financial inclusion in the Arab world and the development of its indicators compared to its counterparts at the international level. The research also aims to study and analyze the role of Islamic banking, with its financial opportunities and services compatible with the provisions of Islamic law, in developing and enhancing financial inclusion in the Arab countries, in order to allow and achieve the goals of sustainable development in the Arab world, especially those related to financial sustainability. The research concluded that the growth of Islamic financial services provided by Islamic banks operating in the Arab countries played a fundamental role in improving financial inclusion indicators and ensuring the sustainability of obtaining appropriate financial services, in order to enhance sustainable development efforts in them.

Key words: Financial inclusion, Islamic banking, sustainable development, Arab countries.

JEL classification codes: G21. P34. O01. F36.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

يرتبط تعظيم منافع تعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، بمدى قدرته في ابتكار وتطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة بما يعزز فرص ولوج جميع فئات وشرائح المجتمع إلى التمويل. في هذا السياق، حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في إطار استراتيجيات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها تعزيز فرص الوصول للتمويل.

يمثل الشمول المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية إحدى نماذج التنمية المستدامة التي يمكن أن تكون الحل الأنسب للولوج إلى الخدمات المالية لملايين الفقراء الذين يسعون لتجنب المنتجات المالية الربوية. تنبع أهمية الشمول المالي الإسلامي في خدمة الزبائن، خاصة الطبقات المهمشة والفقيرة، ما يساعد في تحسين جودة حياة الفقراء والمهمشين في المجتمع، من خلال تعزيز فرص العمل وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المقاولاتية وريادة الأعمال، وخفض مستويات الفقر والبطالة. لذلك يلقي الشمول المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية اهتماما كبيرا بين مزودي الخدمات المالية.

إشكالية الدراسة: مما سبق، يمكن أن نصوغ إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور المصارف الإسلامية وما إسهامها في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة: لمحاولة الإجابة على الإشكالية، نطرح فرضيات العمل التالية:

- توجد علاقة وثيقة بين تطور الخدمات المالية الإسلامية في الوطن العربي واحتمالات تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية؛
- يفترض أن تشكل الخدمات المالية الإسلامية العامل الأساسي والجوهري في استراتيجيات وسياسات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛
- يفترض أن يسمح تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بتعزيز فرص استدامة التنمية في الوطن العربي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أبعاد ومؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي، إلى جانب إبراز الإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها التمويل الإسلامي من خلال الخدمات المتعددة التي يمكن أن يقدمها كبديل مقبول للخدمات المالية الكلاسيكية، بما يسمح ويعزز فرص انخراط المواطنين في البلدان العربية في الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية. ينعكس

هذا إيجاباً في رفع مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي، ويعزز جهود تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، بما فيها الاستدامة المالية.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الشمول المالي في الوطن العربي وتطور مؤشرات مقارنة بنظيراتها على المستوى الدولي؛ كما يهدف البحث إلى تحديد متطلبات تعزيز مستويات الشمول المالي في البلدان العربية؛ في الأخير، يهدف البحث إلى دراسة وتحليل دور الصيرفة الإسلامية، بما توفره من فرص وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في تطوير وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بما يسمح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، خاصة ما تعلق بالاستدامة المالية.

منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي؛ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لأجل عرض المفاهيم الأساسية والجوانب النظرية للشمول المالي؛ بالمقابل، استخدم المنهج التحليلي لأجل تشخيص واقع الشمول المالي على المستوى الدولي، وكذا في المنطقة العربية؛ إلى جانب تحليل الدور الذي يمكن أن تسهم به المصارف الإسلامية في الرفع من مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية.

1.1. الدراسات السابقة:

– دراسة **Kabiru Kamalu and Wan Hakimah Binti Wan Ibrahim (2021)**، «Islamic banking development and financial inclusion in OIC member countries: The moderating role of institutions»، ناقشت الدراسة تأثير تطوير الصيرفة الإسلامية على تعزيز مستويات الشمول المالي؛ استخدمت الدراسة منهجية العزوم المعممة (GMM) واختبارات التكامل المشترك لبيانات مدجة تخص 30 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) خلال الفترة 2013-2018. أثبتت النتائج قوة الارتباط بين تطور الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز مؤشرات الشمول المالي، خاصة في البلدان التي تتميز بجودة مؤسساتية ضعيفة في أنظمتها المصرفية، وكفاءة متدنية في تقديم الخدمات المالية. (Kabiru & Wan Hakimah, 2021)

– دراسة **Ledhem Mohammed Ayoub (2022)**، «Role of Islamic finance on enhancing financial inclusion: Recommended lessons for Algeria from the Malaysian experiment»، سعت الدراسة إلى استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية المتعلقة بمنهج التمويل الإسلامي ودورها في تحسين مؤشرات الشمول المالي، مع محاولة إسقاطها على النظام المصرفي الجزائري، لتفعيل دور التمويل الإسلامي

كأداة فعالة لتعميم وصول الأفراد إلى الخدمات المالية. أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات الشمول المالي في الجزائر لا تزال ضعيفة، بالرغم من أنها تتوفر على إمكانيات جيدة، كما أظهرت النتائج ضعف حصة التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي يعطي مؤشرات إيجابية حول مدى الاستعانة به لتحسين مؤشرات الشمول المالي في حال تفعيله والرفع من حصته. (Ledhem, 2022).

- دراسة Daud Mustafa, Abubakar JamiluBaita and Aminu Yusuf (2018)، بعنوان: «Impact analysis of Islamic finance on financial inclusion and economic growth in selected Muslim countries: Lessons for Nigeria»، قامت هذه الدراسة بتحليل أثر انتشار التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي والشمول المالي لعينة من البلدان الإسلامية، صنفت على أنها الأسواق الأساسية للتمويل الإسلامي، وهي: المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، تركيا، إندونيسيا، البحرين وباكستان. سعت الدراسة إلى استخلاص الدروس من تجارب هذه البلدان لمحاولة محاكاتها والاستفادة منها في نيجيريا. استخدمت الدراسة منهجية المعادلات المتزامنة (SME) لبيانات مدمجة حول بلدان العينة خلال الفترة 2011-2014. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من جهة، وبين التمويل الإسلامي والشمول المالي من جهة أخرى. (Daud, Abubakar, & Aminu, 2018)

2. الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للشمول المالي

1.2. مفهوم الشمول المالي:

نال مفهوم الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF)، البنك الدولي (World Bank (WB)، مجموعة دول العشرين G20، مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation (IFC)، التحالف العالمي للشمول المالي (The Alliance for Financial Inclusion (AFI)، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor (CGAP)، وذلك لآثاره المباشرة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. (Amidžić, Massara, & Mialou, 2014, p. 4)

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor) CGAP الشمول المالي بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى

مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (Attia & Benson, 2018, p. 11)

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (عبد الله، حن، جبارين، و حتاوي، 2016، صفحة 16)

2.2. نظريات الشمول المالي

يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تكمل بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في النقاط التالية:

1.2.2. الاستقرار المالي: قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين.

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة ما يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى التخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة. كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. على جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة. وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية. (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 6-8)

سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. يتمتع، كذلك، أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يمثل مكوناً أساسياً للاستقرار المالي. (أحمد، 2015، صفحة 8)

2.2.2. النزاهة والسلامة المالية: تشجع المعايير الدولية على النزاهة المالية من خلال مكافحة غسيل وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة، وإذا ما تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير في إطار النزاهة المالية فإن ذلك سيشمل الملايين من أصحاب الدخل المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتناع المصارف عن التعامل مع المستفيدين، فإن ذلك سيدفعهم إلى اتباع الخدمات المالية غير الرسمية، ومن ثم سيشكل عائق على التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ القوانين التي من شأنها أن تعزز النزاهة المالية. (أرشد عبد الأمير، 2018، صفحة 149)

3.2.2. الحماية المالية للمستهلك: تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وتعتبر المعلومات المتوفرة لدى عملاء التجزئة عن معاملاتهم المالية قليلة مما يؤدي إلى عدم إدراك العملاء للخيارات المالية المتاحة، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار العائد المدفوعة بشكل مبالغ فيه، وعدم إدراك العملاء لمفهوم معدلات أسعار العائد السنوية الفعلية. ويزيد أثر التباين في المعلومات عندما يكون العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات أكثر تعقيداً. إن عدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب حماية مالية مناسبة للمستهلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة حصولهم على خدمات مالية، ما بين زيادة المديونيات على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيه، وبالتالي فقدان المدخرات أو الأصول المرهونة خاصة لدى وجود مؤسسات تهدف إلى تحقيق أرباح الأجل القصير. (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 13-14)

4.2.2. الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي. فقد تحسن مستوى تقديم الخدمات المالية تحسناً تدريجياً في الماضي من خلال بطاقات

الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، كما ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بروز العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد وتحسين الشمول المالي، وبفضل الخدمات المبتكرة مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وخاصة بالنسبة للأفراد قاطني المناطق النائية والريفية. (أحمد، 2015، صفحة 9)

تسعى الدراسات الحديثة لمحاولة تحقيق المواءمة بين تلك الأهداف أعلاه وصولاً لأعلى قدر من التكامل، وبأقل ما يمكن من التفاضل فيما بينها، مما يطلق على ذلك بنظرية I-SIP بغية الوصول لقطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عالٍ من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء. ويحاول متخذي القرار التقليل من المخاطر التي تواجه الجهات الرقابية الساعية لتحقيق تلك الأهداف مجتمعة جراء قيامها بتفضيل هدف أو آخر على بعضها مما ينعكس ذلك على اتخاذ القرارات الخاطئة ومن ثم تؤدي بنتائج سلبية غير مقصودة. (أرشد عبد الأمير، 2018، صفحة 150)

3.2. أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي خلال العقد الماضي ليشمل أربعة أبعاد رئيسية، وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والمؤسسات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. في السابق تم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ ولكن توفر الخدمات المالية لا تساوي مفهوم الشمول المالي لأن الفرد قد يستبعد نفسه من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر إمكانية الحصول على هذه الخدمات.

قام التحالف العالمي للشمول المالي The Alliance for Financial Inclusion (AFI) بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG)، والتي قامت بمبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية

للاحتياجات الخاصة بكل بلد، ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. ركزت هذه المجموعة على إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية من جهة؛ ومن جهة أخرى، أدركت الشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي مؤخرًا (Global Partnership Financial Inclusion) أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الشمول المالي. ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة. (عجور، 2017، الصفحات 10-11)

قام البنك الدولي بإعداد منهجية كاملة لأبعاد الشمول المالي، حيث حددها في خمسة أبعاد رئيسية بحيث يحتوى كل بعد على مؤشرات معينة. تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي: (بن رجب، 2018، الصفحات 5-6)

1.3.2. البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية: يتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات من أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى؛ الغرض من هذه الحسابات (بمعنى هل مفتوحة لأغراض شخصية أم تجارية)؛ عدد المعاملات سواء ما تعلق بالإيداع أو السحب؛ وكذا طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك...).

2.3.2. البعد الثاني: الادخار

يمكن قياس هذا البعد بواسطة ثلاث نسب رئيسية، هي: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛ النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

3.3.2. البعد الثالث: الاقتراض: يضم هذا البعد مؤشرين هما: النسبة المئوية للبالغين الذي اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛ والنسبة المئوية للبالغين الذي اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

4.3.2. البعد الرابع: المدفوعات: يشمل هذا البعد النسبة المئوية للبالغين الذي استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛ النسبة المئوية للبالغين

الذي استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛ النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

5.3.2 البعد الخامس: التأمين: يضم هذا البعد كل من النسبة المئوية للبالغين الذي يقومون بتأمين أنفسهم والنسبة المئوية للبالغين الذي يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (عواصف، فيضانات...).

4.2. أهمية تعزيز الشمول المالي

ينعكس تعزيز مستوى الشمول المالي والوصول للخدمات المالية إيجاباً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء. كما يساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام. يمكن حصر آثار هذه الزيادة في النقاط التالية: (معهد الدراسات المصرفية، 2016، صفحة 2)

1.4.2. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي. كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، كما تأثر إيجابياً على أسواق العمل؛ كذلك، يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المؤسسات الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2.4.2. تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث أن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، مع تخفيف مستويات التركيز فيها، وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات؛ كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات المستويات الأكبر للشمول المالي أقل عرضة لحداث التقلبات المالية والاقتصادية.

3.4.2. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرتهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

4.4.2. أتممة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتممة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيك التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات، سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن أتممة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

3. واقع الشمول المالي على المستوى العالمي

دشن البنك الدولي في العام 2011 _بتمويل من مؤسسة بيل وميلندا جيتس _ قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. تعتمد هذه القاعدة على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة Gallup، وتغطي أكثر من 140 بلدا حول العالم. أعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في العام 2014 وأخرى ثالثة في العام 2017. (أسلي، ليورا، دوروثي، سنية، و جيك، 2018، صفحة 10)

اعتمدت العديد من الحكومات سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي، والتي بدأت تظهر نتائجها في بعض البلدان، حيث تكشف البيانات الجديدة لهذا المؤشر أن نسبة البالغين الذي يملكون حسابات تبلغ حاليا 69% على مستوى العالم، أي بزيادة قدرها 7% منذ العام 2014. وتعني هذه الأرقام 515 مليون بالغ تمكنوا من الاستفادة من الأدوات المالية. ولا تزال أرقام العام 2017 المتعلقة بإجمالي ملكية الحسابات تواصل مسارها التصاعدي الذي نشهده منذ إصدار قاعدة بيانات هذا المؤشر لأول مرة، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي بنسبة 18% منذ العام 2011، حيث كانت نسبة امتلاك الحسابات تبلغ 51%.

تعكس بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للعام 2017 استمرار التطور في هذا الشأن. فما تحقق من تقدم مؤخرا كان مدفوعا بأنظمة الدفع الرقمي والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والانترنت. أثبتت قدرة التكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الحصول على الحسابات واستخدامها بصورة أكثر إقناعا في منطقة إفريقيا، حيث يمتلك حاليا 21% من البالغين

حسابات مالية عبر الهاتف المحمول، وهي تقريبا ضعف النسبة في العام 2014. ورغم تركيز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في شرق إفريقيا، فإن تحديث العام 2017 يظهر أن هذه الخدمات انتشرت في غرب إفريقيا وخارجه.

تحدث التكنولوجيا الرقمية تحولاً في خريطة أنظمة الدفع فعالياً، قام 52% من البالغين بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية في العام 2017، مقابل 42% في العام 2014. وقد دخلت المؤسسات التكنولوجية العملاقة في المجال المالي، مستفيدة من المعرفة المتعمقة بالعملاء لتقديم طائفة واسعة من الخدمات المالية. وتسهل عمليات الدفع التي تجرى عبر منصاتها التكنولوجية زيادة استخدام الحسابات في البلدان الصاعدة الرئيسية مثل الصين، حيث يستخدم 57% من مالكي الحسابات الهواتف المحمولة أو الأنترنت في عمليات الشراء أو دفع الفواتير، وهي تقريبا ضعف النسبة في العام 2014. (أسلي، ليورا، دوروثي، سنية، و جيك، 2018، الصفحات 6-7) يختلف واقع الشمول المالي في العالم من منطقة جغرافية إلى أخرى، وعلى حسب مستويات التقدم والتنمية: (البنك الدولي، 2018)

فيما يخص منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي نما استخدام المعاملات المالية الرقمية حتى مع ثبات ملكية الحسابات. وحالياً، يمتلك 71% من البالغين حسابات، وهي نسبة لم تتغير كثيراً منذ العام 2014. ويستثنى من ذلك إندونيسيا حيث ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بواقع 13 نقطة مئوية إلى 49%. وقد تسارعت وتيرة إجراء المعاملات المالية الرقمية خاصة في الصين، حيث زادت نسبة ملكية الحسابات الذين يستخدمون الأنترنت في دفع الفواتير أو الشراء بأكثر من الضعف إلى 57%. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق زيادة أكبر في استخدام الحسابات، حيث يدفع 405 ملايين من مالكي الحسابات في المنطقة فواتير المرافق نقداً رغم أن 95% منهم يمتلكون هواتف محمولة.

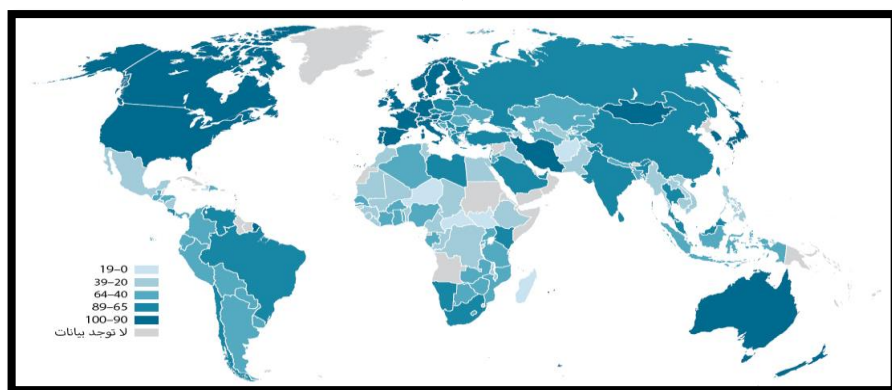
فيما يخص منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين البالغين من 58% في العام 2014 إلى 65% في العام 2017. وساعدت أنظمة الدفع الحكومية الرقمية للأجور والمعاشات والإعانات الاجتماعية في دفع تلك الزيادة. من بين مالكي الحسابات، قام 17% بفتح أول حسابات لهم لتلقي المدفوعات الحكومية. وارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية بواقع 14 نقطة مئوية إلى 60%. ومن خلال صرف جميع مدفوعات المعاشات العامة رقمياً، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بما يصل إلى 20 مليوناً.

فيما يخص منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يمكن تحقيق نمو سريع في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال توسيع سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية، حيث أن 55%

من البالغين يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت، وهي نسبة تزيد عن المتوسط في العالم النامي بواقع 15 نقطة مئوية. ومنذ العام 2014، ارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية بحوالي 8 نقاط مئوية أو أكثر في بلدان مثل بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وهايتي وبيرو. ويقوم نحو 20% من البالغين الذين لديهم حسابات باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء معاملات من خلال الحسابات في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا. ومن خلال سداد مدفوعات الأجور النقدية رقمياً، يمكن لمؤسسات الأعمال توسيع نطاق ملكية الحسابات لإدخال ما يصل إلى 30 مليوناً من البالغين ممن ليست لديهم حسابات، وهؤلاء يمتلكون حوالي 90% منهم هواتف محمولة.

فيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصة بين النساء. وحالياً، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنة بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالا لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليوناً من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم 7 ملايين في مصر.

الشكل 1: نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي في العام 2017



المصدر: (آسلي، ليورا، دورو ثي، سنية، و جيك، 2018، صفحة 14)

أخيراً، وفيما يخص منطقة جنوب آسيا، فقد ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات بواقع 23 نقطة مئوية إلى 70% وقادت الهند هذا التقدم، حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات إلى نحو 80% مدفوعة باعتماد الحكومة سياسة لزيادة الشمول المالي من خلال تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، مع تحقيق مكاسب كبيرة بين النساء والبالغين الأشد

فقرا. وباستثناء الهند، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات في المنطقة بواقع 12 نقطة مئوية، لكن الرجال استفادوا في الغالب بدرجة أكبر من النساء. وفي بنغلاديش، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بواقع 10 نقاط مئوية بين النساء، فيما زادت بواقع الضعف تقريبا بين الرجال. ومن خلال رقمنة المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بحوالي 40 مليونا على مستوى المنطقة.

4. واقع الشمول المالي في الدول العربية

تصنف المنطقة العربية كمجموعة من أضعف المناطق حول العالم فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي. حيث تشير الإحصاءات الدولية المتاحة أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، تصل إلى نحو 29% فقط مقارنة بما نسبته 69% لدول شرق آسيا على سبيل المثال. وتنخفض هذه النسبة لنحو 24% على صعيد النساء، ولنحو 7% فقط على صعيد الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في الدول العربية. (أبو مويس، 2018، الصفحات 16-17) تشير الإحصاءات الدولية كذلك أن أقل من ربع البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى المؤسسات المالية لديهم حسابات ادخار، وأن 72% من البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية الرسمية؛ بالإضافة إلى أن 5% فقط منهم، باستثناء دول الخليج العربي، يقومون بالاقتراض من القنوات الرسمية. (بن رجب، 2018، صفحة 5)

يعتبر الشمول المالي الرقمي في الدول العربية من الرهانات الاستراتيجية التي يعول عليها كثيرا لأجل توفير الخدمات المالية لحوالي 63% من السكان البالغين لاسيما فئات الإناث والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر، كذلك، حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية، الذي وصل 60 مليار دولار العام 2019، فرصة كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في تدعيم الولوج الرقمي للخدمات المالية الرسمية. تركز الدول العربية جهودها في التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الأنترنت والهاتف النقال في ضوء تزايد الاهتمام العالمي بالتكنولوجيات المالية الحديثة ودورها في تعزيز الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي. من الدول العربية التي حققت تطورا ملحوظا في نسبة استخدام السكان البالغين للأنترنت والهاتف النقال للولوج إلى الخدمات المالية، هي: الإمارات العربية المتحدة بنسبة 46.6%، البحرين بنسبة 29%، الكويت بنسبة 23.8% والسعودية بنسبة 25.7%. (طلحة و الفران، 2020، صفحة 5)

الجدول 1: ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

ترتيب الدول حسب نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	
1	2	3	الإمارات العربية المتحدة
2	1	1	البحرين
3	3	4	الكويت
4	5	6	المملكة العربية السعودية
5	6	13	الجزائر
6	4	2	لبنان
7	8	7	تونس
8	12	5	الأردن
9	10	10	فلسطين
10	7	8	موريتانيا
11	9	11	السودان
12	11	9	مصر
13	13	12	العراق
14	14	14	اليمن

المصدر: (بن رجب، 2018، صفحة 5)

تبت العديد من الدول العربية استراتيجيات للشمول المالي في السنوات الأخيرة بهدف تحقيق زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمؤسسات. ارتكزت هذه الاستراتيجيات أساساً على المحاور التالية: عصرنة وتطوير البنية التحتية لنظم الدفع؛ تشجيع المصارف على التوسع في فتح الحسابات المصرفية؛ تنويع الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛ الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في زيادة الشمول المالي للشباب والإناث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ دعم دور المؤسسات المالية غير المصرفية في الشمول المالي؛ الاستفادة من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ التثقيف المالي والحماية المالية للمستهلك وتعزيز المنافسة المالية. (الطيب، 2020، صفحة 17)

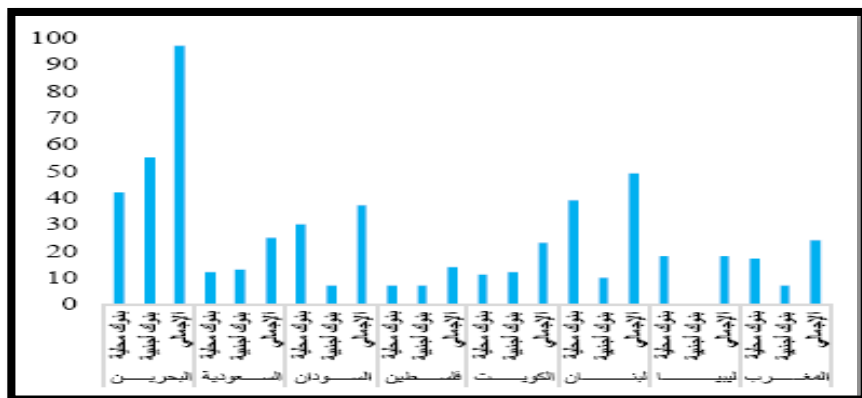
الجدول 2: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية للعام 2017

البلد	نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية (%)	الفجوة بين الرجال والنساء (%)	الفجوة بين الأغنياء والأكثر فقرا (%)	الرتبة عالميا
الإمارات العربية المتحدة	88	16	9	35
البحرين	83	11	11	42
الكويت	80	10	15	51
السعودية	72	22	12	59
ليبيا	66	11	12	66
لبنان	45	24	25	97
الجزائر	43	27	13	101
الأردن	42	30	16	103
تونس	37	17	26	114
مصر	33	12	21	121
المغرب	29	25	16	127
العراق	23	6	7	134
موريتانيا	21	11	13	138
جنوب السودان	9	8	8	144

Source: (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, Ansar, & Hess, 2018, pp. 123-126)

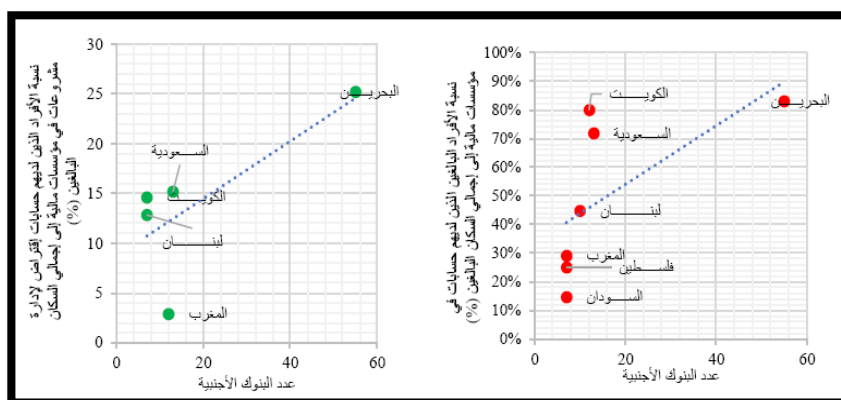
يعد صندوق النقد العربي من أبرز المبادرين والمساهمين في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. في هذا الإطار، قام الصندوق بتأسيس فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي العام 2013، لزيادة التعاون والتنسيق في هذا المجال؛ كما أطلق الصندوق العام 2017 المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ استحدثت الصندوق، كذلك، تسهيل البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العام 2016، لضمان وصول هذه الفئة إلى التمويل اللازم لأنشطتها؛ أنشأ الصندوق، في نفس السياق، مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة العام 2018 لمتابعة تطبيقات التكنولوجيا المالية وتطورها؛ في الأخير، أنشأ الصندوق منصة "بني" لتسوية المدفوعات العربية العام 2020، بهدف تسهيل عملية تسوية المدفوعات العربية البينية. (الطيب، 2020، الصفحات 18-19)

الشكل 2: التوزيع النسبي للمصارف المحلية والأجنبية في بعض الدول العربية للعام 2019 (بالنسبة المئوية %)



المصدر: (عبد المنعم و زايد، 2020، صفحة 11)

الشكل 3: تواجد البنوك الأجنبية والشمول المالي للأفراد والمشروعات في بعض الدول العربية



المصدر: (عبد المنعم و زايد، 2020، صفحة 11)

أظهرت الدراسات الميدانية على المستوى الدولي بصفة عامة، والوطن العربي بصفة خاصة، وجود علاقة تكاملية بين مستويات الشمول المالي والمنافسة المصرفية من جهة، وبين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. قامت دراسة لصندوق النقد العربي، في هذا الإطار، بتقدير العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين، باستخدام نماذج المعادلات الآتية. استهدفت الدراسة، كذلك، اختبار أثر محددات أخرى على الشمول المالي، كمؤشر التركيز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة

الأعمال، بهدف استخلاص استراتيجية وخطط عمل ملائمة لدعم الشمول المالي. توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم محددات الشمول المالي في البلدان العربية، كما خلصت الدراسة أن المؤشرات الجزئية تبقى غير كافية لمعرفة وتحديد وضع الشمول المالي في البلدان العربية، وإنما يجب الاعتماد على مؤشر مركب يمكن من الحصول على صورة شاملة ومنسقة للشمول المالي. في هذا السياق، بينت الدراسة أهمية مؤشرات أخرى مثل انخفاض مستويات التركز المصرفي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والتي تساهم في رفع مستويات الشمول المالي. (عبد المنعم و زايد، 2020، صفحة 9)

5. مكانة ودور المصارف الإسلامية في البلدان العربية في تعزيز مؤشرات الشمول المالي

يعتبر تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات عاملاً جوهرياً في تعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم. عليه، يبرز دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، كونها تقدم حلولاً لتلك الفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات دينية بالخصوص. توفر المصارف الإسلامية جملة من المنتجات والأدوات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتستخدم عقود مشاركة وتقاسم المخاطر، الأمر الذي يعد بديلاً عملياً وفعالاً للتمويل القائم على الديون التقليدية. مثال ذلك التأمين التكافلي والتمويل متناهي الصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل. يحتوي النظام المالي الإسلامي، كذلك، على أدوات خاصة لإعادة توزيع الثروة مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، والتي من شأنها أن تحدث اندماجاً وتناسقاً مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض، وبالتالي إدماجهم في النظام المالي الرسمي. (عبيد، 2019، صفحة 2)

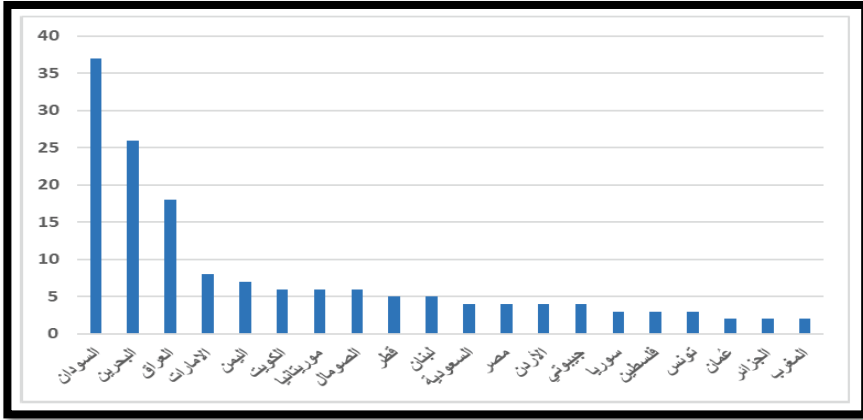
تعمل البنوك المركزية في الدول العربية على تحفيز التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلاباً ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تتفادى الإفراط في المديونية والمضاربات غير المنتجة. في هذا الإطار، قام بنك الجزائر مثلاً باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي من نافذة الصيرفة الإسلامية، لاستهداف كل فئات الزبائن والمتعاملين. من أهم اللوائح التنظيمية التي صدرت عنه، تلك المؤرخة في 15 مارس 2020، والتي كرست المعاملات المصرفية الإسلامية كأحد الطرق والنوافذ المهمة في تمويل الاقتصاد الوطني. ستسمح النوافذ المصرفية الإسلامية

المفتوحة على مستوى كل المصارف بتقديم خدمات متعددة، كما تستجيب، حسب بنك الجزائر، لمطالب شريحة واسعة من المتعاملين اللذين لا يرغبون في المعاملات الربوية. في نفس السياق، قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي. (بنك الجزائر، 2020، صفحة 3)

حسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB للعام 2018، فقد عرفت الصيرفة الإسلامية ارتفاعاً في الحصة السوقية المحلية في 19 دولة، حيث يتركز حوالي 90% من حجم الصناعة المالية الإسلامية في 12 دولة. يعتبر معدل النمو المحقق بمنطقة مجلس التعاون الخليجي الأعلى عالمياً، حيث وصل إلى 44.9% العام 2018، تليها منطقة الشرق الأوسط (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي) بمعدل نمو قدره 34.4%، أما حصة دول آسيا فانخفضت لتصل إلى 16.9% العام 2018 بعدما كانت تمثل ما نسبته 24.4% العام 2017. (قندوز و قعلول، 2020، صفحة 11)

يزداد التعامل وفق أساليب الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل مستمر في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي. في هذا الإطار تظهر الإحصاءات ارتفاع حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من 386 مليار دولار أمريكي العام 2006 إلى 1509 مليار دولار العام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12%. يعكس ذلك أهمية الاستفادة من تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، خاصة إذا علمنا أن الدول العربية تستحوذ على نحو 50% من حجم الأصول المصرفية الإسلامية المتداولة عالمياً. فيما يخص المصارف الإسلامية في الوطن العربي فقد بلغ عددها 155 مصرف عربي إسلامي، حيث تحتل السودان المرتبة الأولى في هذا المجال بمجموع 37 مصرف، تليها كل من البحرين بمجموع 26 مصرف والعراق بمجموع 18 مصرفاً والإمارات، بمجموع 8 مصارف. بلغ أصول المصارف الإسلامية في الوطن العربي حوالي 603 مليار دولار العام 2017، والتي تمثل نسبة 20% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، كما مثلت نسبة هذه الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25% العام 2017. كما بلغت أرصدة القروض المقدمة من المصارف الإسلامية العربية إلى الزبائن حوالي 376 مليار دولار، كما بلغ حجم الودائع لديها حوالي 429 مليار دولار العام 2017. فيما يخص نسبة موجودات القطاع المصرفي الإسلامي إلى مجمل موجودات القطاع المصرفي في نفس البلد، فقد احتلت السودان المرتبة الأولى بنسبة 100%، تليها السعودية بنسبة 51%، الكويت بنسبة 45% والبحرين بنسبة 30%. (عبيد، 2019، الصفحات 3-5)

الشكل 4: عدد المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية العام 2017



المصدر: (عبيد، 2019، صفحة 4)

6. خاتمة

خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي، حيث أطلقت العديد منها استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس، مع توفير البنية التحتية اللازمة له، بما يعزز التنمية المستدامة والشاملة. ارتكزت هذه الاستراتيجيات والسياسات على عدة محاور، من أهمها: تطوير برامج واستراتيجيات وطنية للشمول المالي، الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، تعزيز حماية المستهلكين والخدمات المالية، الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، الاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، والاهتمام بدعم المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية.

على ضوء ما سبق ومن خلال ما ورد في الدراسة، يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة إلى جانب استخلاص النتائج وتقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات فيما يأتي من نقاط أدناه.

الإجابة على الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى يمكن تأكيد العلاقة الوطيدة بين تطوير الخدمات المالية الإسلامية واحتمالات تعزيز مستويات الشمول المالي في الوطن العربي، نظير استهداف هذه الخدمات لفئة عريضة من المجتمعات العربية التي أحجمت عن الاستفادة من الخدمات المالية لاعتبارات دينية.

- فيما يخص الفرضية الثانية أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات المالية الإسلامية فعلا تشكل عاملا أساسيا ومحوريا في استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، لكن ليس هو العامل الوحيد، حيث يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البنى التحتية التكنولوجية والرقمية، مستويات التثقيف المالي، ومستوى التركيز المالي، عوامل جوهرية هي الأخرى في تحديد استراتيجياته.

- فيما يخص الفرضية الثالثة والأخيرة، يمكن تأكيدها، حيث يسمح تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية وضمان استدامتها، بما يتوافق وأبعاد التنمية المستدامة.

النتائج:

- خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي، حيث أطلقت العديد منها استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس، مع توفير البنية التحتية اللازمة له، بما يعزز التنمية المستدامة والشاملة.

- تتبنى المنطقة العربية، كذلك، مبادرات تدعم الشمول المالي، مثل مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية الزبائن. توفر هذه المبادرات برنامج العمل والموارد اللازمة لضمان تناسق وتكامل الجهود المستمرة.

- تعتبر الثقافة المالية حجر الأساس لتحقيق الشمول المالي، حيث تعتبر قضية جوهرية وعاملا أساسيا لاتخاذ القرارات المالية السليمة. فيما يخص التثقيف المالي في الدول العربية، المستنتج وجود ضعف في الثقافة المالية الإسلامية بشكل عام، وفي موضوع الشمول المالي بشكل خاص، ما يستدعي الحاجة إلى تعزيز الوعي والثقافة في العمل المصرفي الإسلامي وتظافر كل الجهود من الجهات الرقابية والمصارف الإسلامية والجامعات وقطاعات الشؤون الدينية.

- المؤكد أن قطاعات التمويل الإسلامي كان لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي لدى الكثير من الدول العربية وضمان استدامة الحصول على الخدمات المالية، خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي.

- يمكن أن يساعد تشجيع قطاع المؤسسات المالية الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسرة على تعميم وصول الخدمات المالية في هاته المناطق.

- من المتوقع أن يكون للتمويل الإسلامي دور أكبر في تعزيز الشمول المالي في باقي الدول العربية، خاصة أن شريحة كبيرة من المواطنين في هذه الدول لا يزالون يقصون أنفسهم من الاستفادة من الخدمات المالية لأسباب دينية.

التوصيات:

- لإدراك الفرص التي يمكن أن تتيحها الخدمات المالية الإسلامية في البلدان العربية، يتطلب المزيد من البحوث والابتكار في مجال الصناعة المالية الإسلامية، بما يسهم في توفير منتجات وخدمات مالية، تعزز من وصول الأسر والمقاولين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي في الدول العربية من جهة؛ وتتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

- يتطلب تطوير الخدمات المالية الإسلامية في الوطن العربي، كذلك، تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بكافة أشكالها، لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، بما يعزز الاستقرار المالي.

- يجب تهيئة بيئة تنافسية عادلة بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية، من ناحية الاستفادة من الفرص ومجالات الدعم والمساندة والأولوية.

- يجب تعزيز دور المنتجات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروة في الرفع من مؤشرات الشمول المالي في البلدان العربية (كالزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن)، وذلك من خلال حصر استقبال وتوزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي عن طريق حسابات مصرفية، بما يرفع عدد المواطنين البالغين ممن يملكون حسابات مصرفية في الوطن العربي، خاصة ذوي الدخل المحدود والفئات الفقيرة.

- زيادة مستويات التشقيق المالي والحماية المالية للمستهلك في البلدان العربية، ولا بد أن تستهدف برامج التشقيق المالي جميع فئات المجتمع، خصوصا النساء والشباب والمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، والفئات محدودة الدخل، والبعيدون جغرافيا (مثل المقيمين في الأرياف والقرى المعزولة).

- الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها، بما يسمح بتطوير منصات للخدمات المالية الإسلامية يمكن ان تستفيد منها المصارف الإسلامية في تقريب خدماتها ومنتجاتها للأفراد والمؤسسات.

7. قائمة المراجع

Amidžić, G., Massara, A., & Mialou, A. (2014, February 1). Assessing Countries' Financial Inclusion Standing-A new Composite Index. Retrieved from IMF Working Paper, International Monetary Fund: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1436.pdf>

Attia, H., & Benson, C. (2018, April 1). Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region. Retrieved from Working Paper , Arab Monetary Fund: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/dfs-payment-aspects-for-financial-inclusion-in-the-arab-region.pdf>

Daud, M., Abubakar, J., & Aminu, Y. (2018). Impact analysis of Islamic finance on financial inclusion and economic growth in selected Muslim countries: Lessons for Nigeria. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, Vol. 26(N°02), 393-414.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington: World Bank Group.

Kabiru, K., & Wan Hakimah, B. (2021). Islamic banking development and financial inclusion in OIC member countries: The moderating role of institutions. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*, Vol. 7(No.3), 527-544.

Ledhem, M. (2022). Islamic finance on enhancing financial inclusion: Recommended lessons for Algeria from the Malaysian experiment. *Journal of Management and Economic Sciences Prospects*, Vol. 6(N°01), 640-659.

البنك الدولي. (19 04, 2018). المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات. تاريخ الاسترداد 2022 03, 25، من مجموعة البنك الدولي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-databaseshows>

الوليد طلحة، و صبري الفران. (16 ديسمبر، 2020). الشمول المالي الرقمي. تم الاسترداد من موجز سياسات، العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/mwjz-alsyasat/alshmw1-almaly-alrqmy>

بنك الجزائر. (27 أبريل، 2020). بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 أبريل 2020. تم الاسترداد من موقع بنك الجزائر:

https://www.bank of algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv_ar.pdf

جاسم أرشد عبد الأمير. (2018). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية: دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 13 (العدد 49)، 139-189.

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. دراسات اقتصادية (العدد 45)، 1-22.

حنان الطيب. (11 نوفمبر، 2020). الشمول المالي. تم الاسترداد من سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 1:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/alshmw1-almaly>

حنين محمد بدر عجور. (1 مارس، 2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). تم الاسترداد من الجامعة الإسلامية - غزة:

<https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/16763>

ديميرجوتش - كونت آسلي، كلاير ليورا، سينجر دورو ثي، أنصار سنية، و هيس جي. (2018). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. واشنطن: البنك الدولي.

رامي يوسف عبيد. (2019). أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

سمير عبد الله، حبيب حن، علي جبارين، و محمد حتاوي. (2016). الشمول المالي في فلسطين. القدس، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

صندوق النقد العربي. (17 ماي، 2019). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. تم الاسترداد من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmw1-almaly-fy-aldwl-alrbyt/allaq1-almtdakhl1-byn-alastqrar-almaly-walshmw1>

عبد الكريم أحمد قندوز، و سفيان حمده قعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات.

غسان أبو موسى. (28 فيفري، 2018). تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/altzam-qta-albnwk-bttbyq-altwsyat-walajraat-almtlqt-bmkafht-ghsl>

فؤاد خليل أحمد. (30 سبتمبر، 2015). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 23 (العدد 3)، 7-10.

معهد الدراسات المصرفية. (1 فيفري، 2016). الشمول المالي. تم الاسترداد من إضاءات:

http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf

هبة عبد المنعم، و كريم زايدي. (8 جوان، 2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/almnafst-almsrfyt-walshmwyl-almaly-fy-alawl-alrbyt>